

المحاضرة رقم 01 : ماهية ميزان المدفوعات

1. تعريف ميزان المدفوعات وتبيان أهميته :

1.1 تعريف ميزان المدفوعات:

تتعدد تعريفات ميزان المدفوعات، ولكنها تتفق جميعا في معنى واحد وهي أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة. ويلاحظ على هذا التعريف الملاحظات التالية:

■ أن ميزان المدفوعات لا يخرج عن كونه سجل يصور في شكل حساب ذو جانبيين، جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي.

■ يتم القيد في هذا السجل من خلال طريقة القيد المزدوج المعروضة في نظرية المحاسبة ويحدث نتيجة لذلك ما يسمى ببنود الموازنة أو الشكليات لميزان المدفوعات.

■ يقوم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين فالمقيمون هم الأفراد أو المؤسسات الذين تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة ويحصلون على دخولهم بصفة مستديمة من الدولة بصرف النظر عن جنسهم مثل وجود شخصا أجنبيا بينهم يقيم في مصر بصفة دائمة ويمارس نشاط اقتصادي مع الدول الأجنبية في هذه الحالة تعتبر معاملاته جزءا لا يتجزأ من المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات للدولة المقيم فيها. أما غير المقيمين فهم الذين يقيمون إقامة مؤقتة مثل السائحين والدبلوماسيين وقوات الأمم المتحدة والهجرة للعمالة، وكل هؤلاء تسجل معاملاتهم في ميزان المدفوعات الذين ينتمون إليها وجاءوا منها فالسائح الإنجليزي في مصر هو مقيم بالنسبة لبريطانيا وغير مقيم بالنسبة لمصر.

■ إن ميزان المدفوعات تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي سواء معاملات منظورة (سلع) أو معاملات غير منظورة (خدمات) أو تحويلات وحركة العمالة أو حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج

2.1. أهمية ميزان المدفوعات:

يحضى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه:

- يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العالم الخارجي؛
- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه أمور البلاد؛

- تعتبر بيانات المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي؛

- يسمح بالتنبؤ بتطور أسعار الصرف؛

- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد خاصة في المدى القصير.

وبدون شك يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، حيث أنه يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في صافي مركزه كمقروض أو مقترض دولي، والتغير في احتياطاته من الذهب والعملات الأجنبية، فميزان المدفوعات يمكن أن يكون مفيدا جدا للسلطات النقدية للبلد، وهذا من خلال الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، مما يضطرنا إلى دراسة هيكل ميزان المدفوعات.

2. المكونات والشكل العام لميزان المدفوعات

1.1.2 مكونات ميزان المدفوعات:

جرت العادة إلى تقسيم ميزان المدفوعات على مستقلة يضم كل منها مميزات من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المقاربة في أهدافها، ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال تأخذ بالتقسيم الآتي لتمييزه بالوضوح والمنطقية.

حساب العمليات الجارية:

هو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. إذ يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويشمل كل العمليات التي لها تأثير على الدخل الوطني (الصادرات والواردات من السلع والخدمات) ويضم حسابين فرعيين هما:

الميزان التجاري: وينقسم بدوره إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي.

أ. **الميزان التجاري السلعي:** ويطلق عليه أيضا **ميزان التجارة المنظورة**، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

ب. **الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه أيضا **ميزان التجارة غير المنظورة**، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).

أما من حيث القيد في ميزان المدفوعات فيمكن القول (إن كل عملية يترتب عليها طلب عملة البلد وعرض عملة بلد آخر تقيد في الجانب الدائن أو جانب الأصول، وكل عملية يترتب عليها عرض العملة الوطنية وطلب العملة الأجنبية تقيد في جانب الخصوم أو الجانب المدين).
حيث أنه كل عملية تؤدي إلى زيادة دائنية الدولة أو نقص مديونيتها تدرج ضمن جانب الأصول وكل عملية يترتب عليها زيادة مديونية الدولة ونقص دائنتها تدرج ضمن جانب الخصوم.
من المتعارف عليه دوليا أن الصادرات يتم تقييمها بطريقة **Fob** والواردات يتم تقييمها على أساس نظام **Cif** وأحيانا أخرى تقيم الصادرات بطريقة **Fas**.

حساب التحويلات الأحادية: يشمل كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة والملزمة لجانب واحد، وتتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، حيث أن هذا الحساب (تخصص للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دوال العالم دون أي مقابل).

ويشمل هذا الحساب بندين، الأول يتعلق بالهبات والتعويضات الخاصة، والثاني يتعلق بالهبات والتعويضات العامة، فالخاصة نجد فيها تحويلات الأفراد (بما فيها تحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية) والمنظمات النقدية منها والعينية، والعامة تدرج فيها كل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية، وكذا الهدايا على أنواعها.

ومن أمثلة هذه المعاملات التعويضات طبقاً للاتفاقيات الدولية المعقودة بين دولتين، كما حدث في ألمانيا الغربية وإسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية، وكذا المنح للدول الآخذة في النمو. ويمكن تحديد خصائص المعاملات الاقتصادية المدرجة في حساب المعاملات الجارية على النحو التالي:

- ◀ ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة محل الدراسة؛
- ◀ تنصف بالدورية والتكرار، ويتم بغض النظر عن حالات ميزان المدفوعات.

حساب رأس المال:

ويضم كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم تجاه غير المقيمين، حيث أنه (يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد).

حساب رأس المال طويل الأجل: يشمل كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم غير المقيمين، والتي يزيد عمرها عن عام، ومن بين أهم بنود حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، استثمارات المحفظة المالية، الاستثمارات المباشرة، القروض التجارية عند التصدير وعند الاستيراد وكذا القروض الأخرى.

حساب رأس المال قصير الأجل: يشمل كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم اتجاه غير المقيمين والتي لا يزيد عمرها عن عام.

ويتمثل في التغيرات الطارئة على الالتزامات (الخصوم مثل أرصدة الخارج من العملة المحلية والودائع الأجنبية في بنوك محلية، أذونات الخزنة، قروض قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفية، وكذا التغيرات الطارئة على الأصول مثل الأرصدة الدائنة في نطاق اتفاق الدفع الدولية، القروض التي يمنحها القطاع الرسمي والبنوك بالخارج، وأرصدة القطاع الرسمي والبنوك من الصرف الأجنبي).

(كما يشكل هذا الحساب على... وفي الغالبية تتم حركات رأس المال قصير الأجل لتسوية ما يحدث بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل).
وتتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عديدة منها: التهرب من الظروف غير الملائمة، تحقيق ربح أكبر، المضاربة.

حساب الذهب والصرف الأجنبي: ويضم هذا الحساب كلا من تحركات الذهب للأغراض النقدية، وكذا رصيد الحملات الأجنبية والودائع الجارية، وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة والمدينة.

ويمكننا تحديد خصائص المعاملات الاقتصادية المدرجة في حساب رأس المال على الوجه التالي:

- جميع هذه المعاملات لا ترتبط والدخل خلال فترة محل الدراسة؛
- تتصف بنود حساب رأس المال طويل الأجل بالدورية والتكرار أما بنود رأس المال قصير الأجل وميزان الذهب والصراف الأجنبي فهي بنود تعويضية تتحرك في الغالب لتحقيق قضية التكافؤ الحسابي لميزان المدفوعات.

حساب السهو والخطأ:

إن التسجيلات في الجانب الدائن والمدين قد لا تكون متماثلة نظرا لكون مصادر المعلومات المعتد تختلف وتتعد، ولهذا قد يحدث وأن يكون مجموع المبالغ الدائنة لا يساوي مجموع المبالغ المدنية، والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ، كي يصبح ميزان المدفوعات متزنا حسابيا، كما يعرف هذا الميزان أيضا بحساب التعديلات.

جدول يوضح تركيبة ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي.

دائن	مدين	البيان
		I- حساب العمليات الجارية 1. السلع والخدمات: أ. السلع: - سلع عامة؛ - سلع مستوردة أو مصدرة للتنقل... ب. الخدمات: - النقل: • النقل البحري. - الأسفار: • أسفار الموظفين... - خدمات الاتصال... 2. الدخل: - تعويضات الأجراء؛ - دخل الاستثمارات. 3. التحويلات الجارية: - الإدارات العامة، قطاعات أخرى.
		II- حساب رأس المال والعمليات المالية: 1. رأس المال: أ. التحويلات الرأسمالية: - الإدارات العامة؛ - قطاعات أخرى... ب. الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية. 2. العمليات المالية: أ. الاستثمار المباشر؛ ب. الاستثمار في القيم المنقولة.
		III. حساب السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى

المصدر: FMI, Manuel de la Balance de paiement op.cité, Page 46-51.

المحاضرة رقم 02 : المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

1. المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات:

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، وهذا بفضل مؤشرات الاقتصادية تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية التي رأيناها سابقا.

1. علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X - M) \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

Y: الإنتاج من السلع مقيما بالنتاج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق في فترة معينة؛

C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي؛

I: الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي؛

X: الصادرات من السلع؛

M: الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + I) = X - M \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

C + I: تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ (EL) ومنه:

$$Y - EL = X - M \dots\dots\dots(3)$$

حيث:

Y - EL: تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

X - M: يمثل رصيد الميزان التجاري

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي ($Y - EL > 0$) فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية

مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر

الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة ($X - M > 0$).

2. معدل التغطية (TC):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$TC = (X/M) \times 100 \dots\dots\dots(4)$$

هذا المعدل بين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المئة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته.

3. معدل التبعية (TD):

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

$$TD = (M/PIB) \times 100 \dots \dots \dots (5)$$

وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

4. معدل القدرة على التصدير (TE):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (M) إلى ناتج الخام الداخلي (PIB).

$$TE = (X/PIB) \times 100 \dots \dots \dots (6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيرا فإن ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

5. معدل القدرة على سداد الواردات (CRM):

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90) يوما وثلاثة (03) أشهر وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M).

$$CPM = (RC/M) \times 360 \text{ Jours} \dots \dots \dots (7)$$

6. العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والناتج الداخلي الخام:

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجاري والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:

$$Boc/PIB$$

حيث:

Boc: يمثل رصيد ميزان العمليات الجاري.

وعموما إذا كان هذا المعدل يعادل (5%) فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز (5%) فإن الوضعية الاقتصادية للبلد تصبح حرجة نوعا ما، حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

2. التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائماً متزناً نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية وبالتالي فإن الاختلال المقصود به الذي يمس هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عمليات معينة (عمليات تلقائية وعمليات موازنة) ومنه يظهر العجز أو الفائض (الاختلال) في ميزان المدفوعات.

I. توازن ميزان المدفوعات:

1.I. التوازن الحسابي لميزان المدفوعات:

إن القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير السلعي، وكذا حركات رؤوس الأموال، إما تصدر عن العديد من الأفراد والمؤسسات والهيئات، مما يجعل من السعير أن تتلاقى أهداف المصدرين مع المستوردين، وكذا أهداف مستوردي ومصدري رؤوس الأموال، وبالتالي فإنه من الصعب تساوي أن تشهد الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات توازناً بين الجانب الدائن والمدين.

بالرغم من صحة القاعدة السابقة والمتعلقة بعدم توازن الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، إلا أن القيمة الكلية للجانب الدائن لا بد أن تساوي القيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات، وهذا التساوي يتم بفضل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وحركات الذهب، فإذا كان حساب العمليات الجارية يحقق فائضاً فإن حساب رأس المال يحقق عجز بنفس القيمة وحتمية التوازن الحسابي ما هي إلا انعكاس لنظرية القيد المزدوج "رصيد الميزان التجاري + ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال".

2.I. التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

إن فكرة التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا يعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس، فالتوازن الحقيقي (الاقتصادي) لميزان المدفوعات يستلزم فئات معينة من البنوك الدائنة والمدينة، فالفائض والعجز يعرف بدلالة مجموعة معينة من البنود، ولكي نتعرف على هذه البنود لابد من التمييز بين نوعين من العمليات:

النوع الأول: ويعرف بالعمليات المستقلة وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور عجز أو فائض في ميزان المدفوعات (... وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصيرة الأجل بفرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد وحساب الذهب لأغراض التجارية فقط).

النوع الثاني: ويعرف بعمليات الموازنة أو التسوية ويعرف كذلك بالعمليات التعويضية أو الوقائية وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة (... وتتمثل في حركة رؤوس

الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية).

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما تؤخذ بالحسبان العمليات التلقائية أو المستقلة أي إذا كان جانبيها الدائن والمدين متساويين يعتبر متوازنا، أما إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على الآخر يعتبر ميزان المدفوعات مختلا، وللاختلال صورتان هما:

الفائض: وذلك عندما يزيد الجانب الدائن لهذه العمليات عن الجانب المدين، ويوصف الميزان بأنه موجب في صالح الدولة.

العجز: وذلك عندما يزيد الجانب المدين لهذه العمليات عن الجانب الدائن، ويوصف الميزان هنا بأنه سلبي في غير صالح الدولة.

II. الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات:

يلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقا لعناصره التي يمكن اتخاذها كأداة لقياس حالة التوازن الاقتصادي أو عدمه إلى قسمين:

معاملات اقتصادية فوق الخط: حيث ينظر إليها كمصدر للخلل في ميزان المدفوعات وهذا طبعا في حالتها الفائض والعجز.

معاملات اقتصادية تحت الخط: حيث ينظر إليها كمجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لمعالجة الخلل، وهذا بناء على العمليات الاقتصادية فوق الخط.

1.II معايير تقدير الاختلال:

هناك عدة طرق لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

1.1.II الميزان الصافي للسيولة: ويعتبر أقدم المعايير في قياس مقدار العجز والفائض في ميزان المدفوعات وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية بالإضافة إلى حساب رأس المال طويل الأجل وكذا قصير الأجل أما المعاملات الاقتصادية تحت الخط تتمثل في الاحتياطات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي.

ويحقق ميزان المدفوعات فائضا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة، مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة حيث أ، حساب الاحتياطي من الذهب والصراف الأجنبي يستعمل في عملية معادلة ميزان المدفوعات حسابيا.

2.1.II الميزان الشامل للسيولة: يعطي هذا المعيار أهمية للدور الذي تلعبه احتياطات البنوك من الذهب والصراف الأجنبي فالمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية مع حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل، وكذا حساب رأس المال قصير الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية، أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشمل الاحتياطات

المركزية من الذهب والصرف الأجنبي وكذا الاحتياطات من الذهب والصرف الأجنبي لدى البنوك التجارية.

ويكتسب هذا المعيار أهميته البالغة عندما تكون احتياطات الذهب والصرف الأجنبي تخضع لرقابة البنك المركزي.

3.1.II الميزان الأساسي: يتميز هذا الأسلوب من المعاملات الاقتصادية التي لها صفة الدورية والتكرار والمعاملات الاقتصادية التي لا تملك هذه الصيغة وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية فوق الخط تشمل كل من حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل، بينما المعاملات الاقتصادية تحت الخط فتتمثل في حساب رأس المال قصير الأجل والاحتياطات من الذهب والصرف الأجنبي.

4.1.II ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة: (يعتمد هذا الأسلوب الذي اقترحه صندوق النقد الدولي عام 1949م على التفرقة بين مجموعة المعاملات الاقتصادية المستقلة ومجموعة المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية).

ويقصد بالمعاملات المستقلة تلك المعاملات التي تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية فوق الخط تشمل حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال الخاص طويل الأجل، وبعض حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بهدف المضاربة مثلا أو هروبا من عدم الاستقرار، بينما المعاملات الاقتصادية تحت الخط فتتمثل في حساب رأس المال الطويل والقصير الأجل التابع وكذا حساب الذهب والصرف الأجنبي.

5.1.II التوازن السوقي لميزان المدفوعات: ظهر هذا المعيار في ضوء الانتقادات الموجهة إلى المعايير الأربعة السابقة، حيث يقترح كبديل عن المعايير السابقة، أن تخضع التوازن الاقتصادي لمعايير قوى السوق ممثلة في الطلب وعرض الصرف الأجنبي. حيث أن ميزان المدفوعات يكون متوازنا اقتصاديا عندما يتساوى أو يتطابق عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه خلال الفترة محل الدراسة.

II.2 أنواع الاختلال وأسبابه:

قد يحدث أن تمر الدولة بظروف داخلية وخارجية من شأنها إحداث اختلال في ميزان المدفوعات سواء في صورة فائض أو عجز، وهذا الاختلال يتخذ صوراً مختلفة بحسب مصدره وأسبابه.

II.1.2.1 أنواع الاختلال:

- **الاختلال الموسمي:** ويحدث في البلدان التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية في فترة معينة من السنة، فيحدث مثلا في البلدان الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها، وبالتالي يكون اختلال ميزان المدفوعات في موسم ما، بينما يعود للتعاادل خلال الفترة محل الدراسة.

- **الاختلال الطبيعي (العارض):** ناجم على أسباب طارئة أو عارضة، سرعان ما تتلاشى بزوال الأسباب التي أفضت إلى حدوثه دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة، وفي سياستها الاقتصادية، كتعرض المحصول الزراعي لإحدى الكوارث في إحدى السنوات مما يقلل من حجمه أو من جودته، وهو اختلال مؤقت يزول بزوال السبب الذي أوجده، ويمكن مواجهته بالديون قصيرة الأجل أو الموارد الخاصة.

- **الاختلال الدوري:** يحدث هذا النوع من الاختلالات عادة في البلدان الرأسمالية، إذ يرتبط بفترات الرخاء الاقتصادي، فحدوث العجز أو الفائض يعكس اختلالاً دورياً نسبة إلى الدورة الاقتصادية، وتساهم التجارة الخارجية بقسط كبير في انتقال هذه التقلبات من دولة إلى دولة أخرى (ويكون علاج الاختلال الدوري بإتباع السياسة الاقتصادية الداخلية المناسبة كالسياسات المالية والنقدية والمصرفية).

- **الاختلال الاتجاهي:** هو ذلك الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري على وجه الخصوص، ويصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية السائرة في طريق النمو، باعتبار أنه خلال الفترات الأولى من التنمية الأولى يزداد الطلب على الواردات من المواد الأولية والتجهيزات الإنتاجية والسلع الوسيطة، دون أن يقابل ذلك نفس الوتيرة من الصادرات، وعندها يحدث الاختلال الذي يتم تسويته عن طريق تحركات رؤوس الأموال.

- **الاختلال المرتبط بالأسعار:** قد يعود اختلال ميزان المدفوعات إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية للدولة والأسعار الخارجية، فارتفاع وانخفاض الأسعار الداخلية عن مستوى الأسعار الخارجية يؤدي إلى وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات. (أياً كان سبب الاختلال المتصل بالأسعار فإنه يمكن علاجه بتعديل سعر الصرف حيث يتناسب مع العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية...).

- **الاختلال الهيكلي (دائم):** وينتج عن تغيير أساسي في ظروف العرض والطلب في الداخل والخارج.

- **الاختلال الأساسي:** ورد عن صندوق النقد الدولي (أنه متى اقتنع الصندوق، بناء على طلب العضو أن ثمة اختلالاً أساسياً ظاهر أو مكبوت في ميزان المدفوعات فإنه يجيز له تغيير سعر التعادل...).

وينتج من هذا أنه في حالة الرقابة على سعر الصرف وكذا التجارة الخارجية، فإن التوازن يكون ظاهرياً فقط في ميزان المدفوعات ويخفي وراءه اختلالاً مكبوتاً.

2.2.II أسباب الاختلال: تمر الدول بظروف معينة من شأنها إحداث الاختلال في موازين مدفوعاتها، سواء في صورة عجز أو فائض، وهذا الاختلال يأخذ صورة مختلفة بحسب مصدره والأسباب التي ينشأ عنها ومن بينها:

• عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها، ومعالجتها عن طريق التدخل الحكومي والسياسات المالية والنقدية كالتضخم والانكماش وانتقالها من دولة إلى أخرى.

- إقدام الدول السائرة في طريق النمو على استيراد الآلات والتجهيزات وغيرها من السلع والخدمات المختلفة حيث تقوم بتمويلها بقروض طويلة الجل معقودة مسبقاً.
- أسعار الصرف الأجنبية، حيث أنها تربط بين مختلف مستويات الائتمان في الدول المختلفة، فإذا كان سعر الصرف مرتفعاً بالمقارنة مع الأثمان السائدة، فإننا سنقع في عجز في ميزان المدفوعات، وبالعكس إذا كان سعر الصرف منخفضاً بالمقارنة مع الأثمان السائدة فإننا سنقع في حالة فائض.
- التغيير في ظرف العرض والطلب، فاكتشاف مادة أولية جديدة مثلاً، يؤدي إلى زيادة الطلب عليها بالمقارنة مع المادة التي تستعمل سابقاً. كما حدث عند اكتشاف البترول عند الدول العربي.

المحاضرة رقم 03 : الهجرة الدولية (تحويل الاموال، عودة المهاجرين، رأس المال البشري)

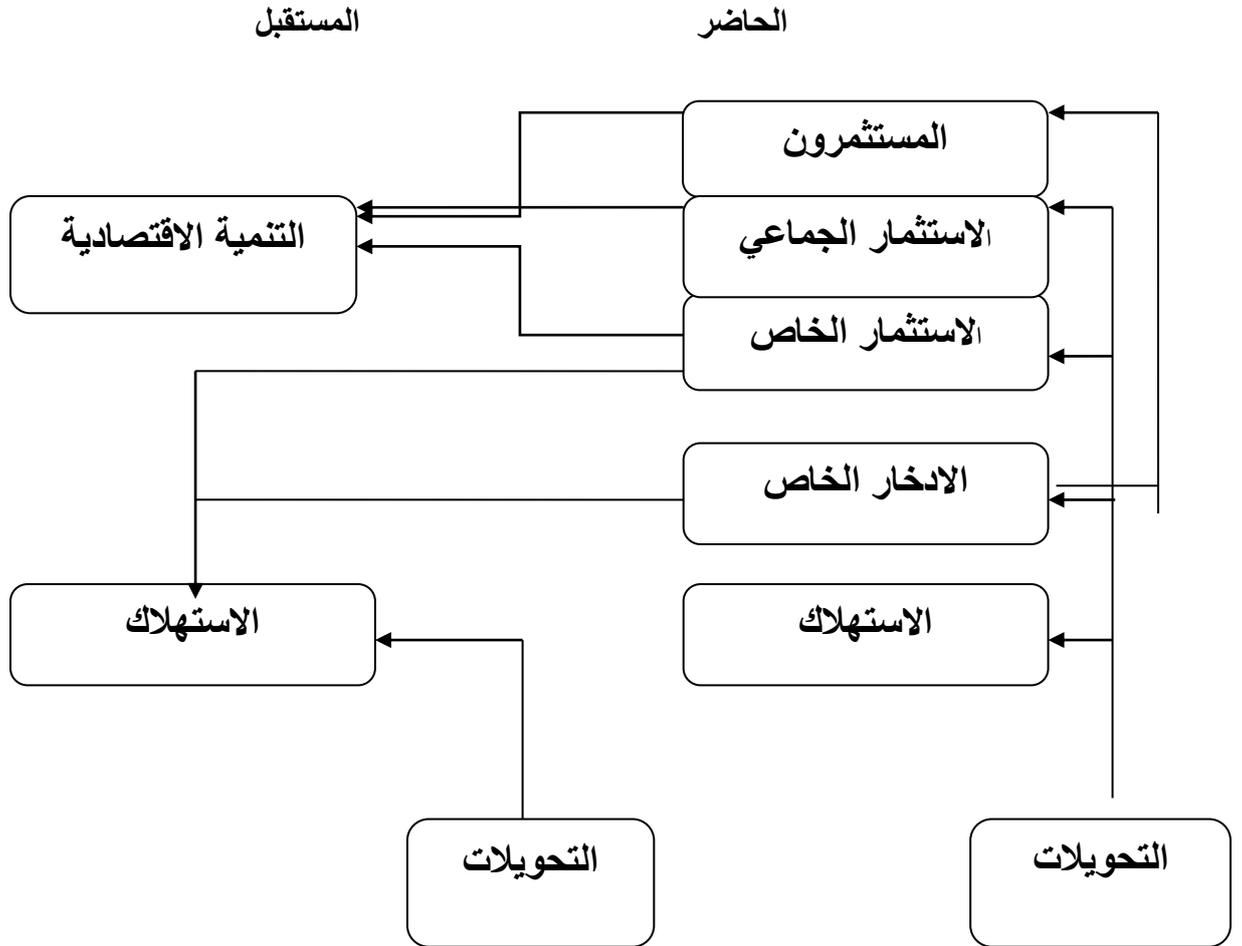
1. تحويل الأموال:

يعتبر تحويل الأموال أهم هذه العوامل وذلك لما له من اثر على الكثير من اقتصاديات الدول النامية فقد سجلت الإحصائيات الأخيرة أن تحويل رؤوس الأموال إلى الدول النامية قد فاق قيمة الإعانات الموجهة للتنمية الاقتصادية لهذه البلدان, من الناحية النظرية، درس (stark 1991 , brown 1997 , smith 2003, poirine 1997,) أسباب تحويل الأموال فاجمعوا على أنها تتمحور في أربعة أقسام من التحويلات.

- الأولى تعتمد على محفز دعم بقية أفراد العائلة في البلد الأصل (motivation) altruiste مما ينتج عنه تحقيق إشباع عند المهاجر وذلك برفعه لمستوى رفاهية بقية أفراد العائلة في البلد الأصل.
- المحفز الثاني يعتمد على هدف شخصي والذي من خلاله يقوم المهاجر بتحويل أمواله حتى يضمن تواجد جزء على الأقل من أصوله في مكان امن وهو البلد الأصلي. توجه غالبا هذه التحويلات إلى الاستثمار في شراء عقارات أو أصول مالية والتي يمكن أن تدار من طرف أفراد العائلة.
- ثالثا، اتفق بعض العلماء على ما سموه إعادة دفع مستحقات العائلة فبالنسبة لهم يعقد المهاجر عقدا واضحا بين أفراد عائلته الذين يهاجرون والآخرين الذين يبقون في البلد الأصل, على أن يدفع المهاجر بعد استقراره مستحقات التعليم وتكاليف الهجرة عن طريق التحويل.
- رابعا ما يسمى بالتأمين المتبادل coassurance والذي يعتر بدوره عقد عائلي يعتمد على la diversification des risques من اجل إبقاء العائلة في مأمّن وتأمين مدا خيل مختلفة.

لتحويل الأموال اثر كبير وواضح على اقتصاديات الدول النامية، فلها اثر على الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، النمو، الفقر، وتوزيع الدخل. وقد وضع carling سنة 2004 مخطط يشرح فيه ديناميكية تحويل رؤوس الأموال وأثرها على الاقتصاد.

اثر تحول رؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية



في المخطط السابق حاول الاقتصادي كارلنغ أن يبين ويفصل في كيفية تأثير تحويل الأموال من طرف المهاجرين على اقتصاد الدولة الأصلية، فبالنسبة إليه ينقسم هذا الأثر إلى اثنتين: اثر يتم في الوقت الحاضر أي على المدى القصير واثر آخر مستقبلي يتم على المدى الطويل.

بالنسبة إلي المدى القصير، التحويلات المالية الأنية تضخ مباشرة لترفع من الاستهلاك، الادخار، الاستثمار الخاص والاستثمار الجماعي الذي يقصد به الاستثمار الذي يخص العائلة. كما انه ودائما في الأجل القصير يمول الادخار الخاص المشاريع الخاصة بالمستثمرين مروراً بالنظام البنكي.

على المدى الطويل وبعد توسع لاستثمارات الخاصة والجماعية والادخار، يوجه المهاجر التحويلات المالية مباشرة للاستهلاك كما أن أرباح الاستثمار الخاص وفوائد الادخار الخاص أيضا توجه هي الأخرى حسب الاقتصادي للاستهلاك. من ناحية أخرى، وفي المستقبل تظهر تمار كل من الاستثمار الخاص، الاستثمار الجماعي والأموال التي بحوزة المقاولين أو المستثمرين. مما يؤدي إلى إحداث تغييرات اقتصادية تعرف أو تؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

يجدر بنا الإشارة إلى انه على المدى القصير فان هذه التحويلات المالية التي تضخ في كل من الادخار الخاص، الاستثمار الخاص والاستثمار الجماعي لها اثر ايجابي مباشر على تخفيض البطالة. فالادخار والاستثمار من شأنه خلق فرص جديدة للتشغيل. أما على المدى الطويل فالأثر يكون اكثر عمقا واكثر ايجابية، فتراكم رؤوس الأموال المحولة من الخارج والتي تمر بالنظام البنكي على أيدي المستثمرين لا بد لها من اثر اكبر في خلق مناصب شغل.

في هذا النموذج الديناميكي للتنمية الاقتصادية، تلعب البطالة دور وسيط جد هام. فالتحويلات المالية تشجع الادخار والاستثمار مما يؤدي إلى التقليل من البطالة المتفشية في الدول الأصلية وبالتالي إلى تنمية اقتصادية,

2. عودة المهاجرين la migration retour

درست الكثير من الأدبيات هذا الموضوع والذي يعتبر قديم قدم موضوع الهجرة. بالنسبة لأتباع هذا التيار فان عودة المهاجرين بعد العمل لسنوات في الخارج وخاصة في الدول المتطورة واكتسابهم لخبرات مهنية أو تعلمهم لمهن مختلفة أو حصولهم على شهادات تعليمية من شأنه أترء كفاءة راس المال البشري في الدول النامية.

في دراسة أجراها Dos Santos ; Viney 2003 بين من خلالها أن عودة المهاجرين إلى البلد الأصل في إطار نموذج نمو داخلي تقارب بين اقتصاديات الدول المستقبلية والدول المصدرة لليد العاملة. في نفس الدراسة بين الاقتصاديين أن تركيبة اليد العاملة التي تعزم على الرجوع للبلدان الأصلية مرتبطة أساسا بالسياسة التي تتبعها الدول المستقبلية لليد العاملة. بمعنى آخر، إذا كانت الدول المستقبلية لليد العاملة تتبع سياسة انتقائية politique migratoire sélective فأنها سوف تسمح أو تستدعي اليد العاملة المكفئة، الأمر الذي من شأنه أن يدفع باليد العاملة الأقل كفاءة بالرجوع إلى البلد الأصل. والعكس صحيح. وهذا مضر باقتصاديات الدول النامية.

نخلص في الأخير إلى أن عودة اليد العاملة إلى الدول الأصلية هي بدون شك مربحة لهذه الدول. لأنها قد تلقت خلال فترة إقامتها في الخارج الخبرة التي ستنتشرها بعد عودتها في الدولة الأم ولكن وحسب رأينا تبقى الهجرة الدولية تكبد هذه الدول خسائر لا يمكن لها أن تعوض بأي من هذه القنوات الثلاثة.

3. رأس المال البشري.

فيما يخص رأس المال البشري أو ما يعرف بأفاق الهجرة الدولية و الذي يعتبر أحدث تيار يعمل في مجال الهجرة، فإن أتباع هذا التيار; Montford ; Stark ;Vidal يرتكزون على فرضية أساسية فبالنسبة لهم فإن الهجرة تحفز الأفراد في الدول النامية على الرفع من مستوى تعليمهم، و بصيغة أخرى فإن الأفراد في الدول المصدرة لليد العاملة خاصة الشباب منهم يحاولون الرفع من مستواهم التعليمي بهدف الهجرة بعد حصولهم على شهادة جامعية، فالشباب الذين لا تسمح لهم الفرصة بالهجرة نظرا لسياسات الهجرة التي تتبعها الدول المستقبلية لليد العاملة، فهم يعتبرونه كريح للدول النامية و منه بالاعتماد على نظرية النمو الداخلي التي تقول أن العامل البشري يمكن له أن يدفع بالدولة إلى تحقيق نمو و بالتالي تنمية اقتصادية تنتج فرص أكثر للشباب على التشغيل في البلد الأصلي.

بالنسبة ألينا و من منظورنا الخاص، فان هذا التيار وان صحة فرضيته ليس له إي أساس من الصحة على ارض الواقع. إذا كانت الدولة الأصلية كما هو في الجزائر تتكفل بدعم المواد الأساسية، تعليم وصحة الأفراد حتى يتحصل على شهادة جامعية فيحاولون الهجرة ولكن الدول الأصلية لا تقبل بهم لأنها قد قبلت من هم اكثر كفاءة فهؤلاء الأفراد يعتبرون ربحا بالنسبة للدولة الأصل؟

هذا غير منطقي. نحن دائما نذكر بان هذا التيار لا يحتكم إلى القواعد العلمية وانه يحاول إيجاد طريقة ما وبأي ثمن لإثبات أن الهجرة الدولية للأدمغة مربحة للدول الأصلية وهذا حسب رأينا غير صحيح فالمنتج يمكن له خلق قيمة بدون راس المال أما راس المال فلا يمكن له خلق القيمة لوحده وهذا ما يجعل العامل البشري أكثر أهمية من راس المال.

4. اثر الهجرة على التنمية الاقتصادية للبلدان النامية:

تتميز اغلب الدول النامية بكونها دول مصدرة لليد العاملة بنوعها المؤهلة والغير المؤهلة فاختلقت آراء الاقتصاديين في هذا المجال منذ الستينيات ويمكن تصنيفهم إلى ثلاث تيارات

التيار الأول والذي أطلق عليه اسم الاقتصاديين والذين يعتقدون في كون الهجرة الدولية ذات اثر ايجابي على الدول الموردة لليد العاملة. بالنسبة إليهم، المهاجرون يقومون بتحويل الأموال إلى البلد الأصلي كما انه في حالة عودة المهاجرين فأنهم يعودون بخبرات اكتسبوها في الخارج.

مع بداية السبعينات ظهر تيار جديد ذو نزعة تشاؤمية قاده الاقتصادي الكبير Bhagwati والذي قال أن الهجرة الدولية بصفة عامة وهجرة الدمغة بصفة خاصة مضرّة باقتصاديات الدول النامية حيث أنّها تبقىها في مصيدة الفقر. لهذا السبب قام هذا الاقتصادي في مقال اسمه « taxing the brain drain » باقتراح أن تفرض ضريبة على المهاجرين تدفع إلى الدولة الأصل وذلك لأنها لها الفضل في نشأة وتعليم هذا المهاجر.

ولد تيار جديد مع بداية التسعينات في إطار ما سمي بالاقتصاد الحديث لهجرة العمل (NELM) والذي حاول الوصول إلى الموازنة بين التيارين، بالنسبة لإتباع هذا التيار فإن تحويل الأموال، عودة المهاجرين وراس المال البشري هي عوامل يمكن لها تعويض الدول النامية والمصدرة لليد العاملة عن الخسائر الناجمة عن هجرة اليد العاملة الأكثر كفاءة.

فيما يلي سوف نتطرق لهذه القنوات الثلاثة والتي حاولنا تلخيصها في المخطط الموالي والذي يبين بدوره الديناميكية الاقتصادية لآثار الهجرة الدولية لليد العاملة على اقتصاديات الدول الأصلية

المحاضرة رقم 05 : تدفقات الاستثمار الاجنبي :

تمهيد : يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة، حيث تتسابق الدول النامية، خاصةً، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر، إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في البلد.

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عُرّف بأنه "تلك الاستثمارات التي يديرها أجنب؛ بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو تملكهم لنصيب يبرر لهم حق الإدارة، ومعظم هذه الاستثمارات تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات".

عُرّف تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nation Conference on Trade and Development) الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه "نوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم والشركة في قطر آخر، على أن تتعدى نسبة مشاركة الشركة الأم 50%".

وعرّفت منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Cooperation and Development) الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه "أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ)، والذي يمتلك أصول في بلد آخر (البلد المضيف)، وذلك بقصد تسيير هذه الاستثمارات".

2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبرى في اقتصادات الدول المضيفة، حيث أنّ له آثار إيجابية عديدة، فهو يساهم في رفع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يلعب دورًا هامًا في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، والتي تُعتبر ظاهرة منتشرة بشكل كبير في الدول النامية. كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدرًا جيدًا للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة.

يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج؛ نظرًا لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير والذي يعتبر حاجة ماسة عند الدول النامية، ويزيد الاهتمام بالبحوث والتطوير في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أنه يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثمّ زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية.

ولكن على الرغم من الآثار الإيجابية التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن له آثار سلبية على الدول المضيفة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لاستنزاف ثروات الدول النامية، وأن المستثمرين الأجانب قد يجلبون تقنية لا تتناسب مع ظروف الدول النامية التي يغلب عليها البطالة، إذ أن وجود هذا النوع من التكنولوجيا الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال يعمل على تفاقم مشكلة البطالة. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يزيد من احتكار الأسواق المحلية في الدول المضيفة، وبالتالي تزداد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة.

3. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً متعدّدة حسب طبيعة الملكية للأصول الإنتاجية في الدول المضيفة، ومنها الاستثمار المشترك، والاستثمار المملوك بالكامل، بالإضافة إلى الاستثمار في مجموعات أو عمليات التجميع، وكذلك المناطق الحرة. وسيتم التطرق إلى هذه الأشكال بشكلٍ مفصّل.

-الاستثمار المشترك:

يُعرّف الاستثمار المشترك أو كما يسمى أحياناً بالاستثمارات الأجنبية الثنائية، بأنه "أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك به طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة". حيث تكون الشراكة في رأس المال والعلامات التجارية والإدارة وبراءة الاختراع وغيرها. وبناءً على ذلك، يلقي هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً وتأييداً من قبل الدول المضيفة، خاصةً الدول النامية؛ لكونه يُوفّر لها مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر دون أن تتخلّى عن حقها في السيطرة على المشاريع المقامة على أراضيها في الوقت نفسه. فالاستثمار المشترك يُخفّض درجة التحكم من قبل المستثمر الأجنبي، ويساعد على تعزيز الملكية الوطنية.

-الاستثمار المملوك بالكامل:

يُعتبر هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر تفضيلاً من قبل المستثمر الأجنبي؛ وذلك لأنّ المستثمر الأجنبي يتمتع بكامل الحرية في الإدارة والتسويق، كما له الحق في إنشاء فروع للإنتاج والتسويق في أماكن أخرى. حيث تتردّد معظم الدول النامية في الإقبال على هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك خوفاً من التبعية الاقتصادية من خلال سيطرة الشركات الأجنبية على الأسواق المحلية والتي تقود إلى الاحتكار.

- الاستثمار في مجموعات أو عمليات التجميع:

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، حيث يقوم الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعها كي تصبح منتجاً نهائياً تام الصنع، وفي بعض الحالات، خاصةً، في الدول النامية، يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة والمتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مُتفق عليه، بينما الطرف المحلي يقوم بعملية تجميع ذلك المنتج في بلده.

-المناطق الحرة :

يُقصد بالمنطقة الحرة "تلك المنطقة التي تقع داخل الحدود الجغرافية للدولة ولكنها خارج النظام الجمركي لتلك الدولة، إذ يسمح بدخول الواردات وخروج الصادرات دون رسوم جمركية". تُقدّم المناطق الحرة عديد من التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي، من خلال إعفاء الشركات الأجنبية من ضريبة الدخل وعدم فرض رسوم جمركية على الموارد المستوردة، وتسهيل إقامة العاملين وتوفير الطاقة في تلك المناطق بأسعار مدعومة.

4.دوافع وأهداف و محفزات الاستثمارات الأجنبي:

(1) دافع الاستثمار في دولة أجنبية:

كما هو الحال في التوازنات الاستثمارية علي المسوي المحلي فإن قرارات الاستثمار في دولة أجنبية تحددها دوافع تخفيض المخاطر وزيادة العائد.

1-1- تخفيض المخاطر:

يمكن للمؤسسة أو الشركة تخفيض المخاطرة التي تتعرض لها عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار ضعيفا وعلى عكس الإستثمارات المحلية التي يمكن أن يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نتيجة لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة فإن معامل الارتباط لعوائد الاستثمارات المحلية وعوائد الاستثمارات في دولة أجنبية يتوقع أن يكن أقل قوة أي من غير المتوقع مثلا أن تكون الدورات الاقتصادية لدولتين متماثلة أو أن تسير معدلات التضخم علي نفس الوتيرة ومن منظور آخر لا يجب أن يكون معامل الارتباط بين اقتصاد الدولتين قويا ، هذا ما يجعل الدولي أثاره المحمودة علي حجم المخاطر حينئذ يمكن للمستثمر أن يجني ثمار التنوع الدولي للأنشطة التي تقوم بها المنشآت أو الشركات التي تستثمر فيها أمواله، حيث أن أمثلاك شركة للاستثمار في دولة أجنبية من شأنه أن يحقق كامل أسهم هذه الشركة مزايا لا يمكن له أن يحققها لنفسه وهذا هو الواقع حيث توجد بالفعل قيود علي حركة رأس المال بين الدول.

1-2 زيادة العائد:

كذلك يكون الدافع للاستثمار الدولي وتحقيق عائدا كبيرا دون أن يصاحب ذلك زيادة في المخاطر التي تتعرض لها الشركة الأم. فالمنافسة في السوق المحلي قد تكون في مكان يصعب فيه على الشركة تحقيق عائد مميز على استثماراتها المحلية وهنا تأتي ميزة التنوع الدولي للنشاط. فالعائد المميز قد يأتي نتيجة للتخلص من التكاليف المصاحبة للتصدير، كما قد يأتي من تحقيق و تطورات بعض تكاليف الإنتاج مثل تكلفة العمالة و تكلفة المواد الخام. وقد يكون من الملائم أن نشير في هذا الصدد إلى أنه إذا كان تحويل العائد المتولد مسموح به فسوف يكون للاستثمار في دولة أجنبية جاذبية. أما لو كان التحويل غير مسموح به بما يعني ضرورة إعادة استثمار العائد في الدول الأجنبية فقد تفقد تلك الجاذبية.

2- أهداف الاستثمار الأجنبي:

إن الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة إلى بلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي هي كالتالي:

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- الإستغلالو الإستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول.

- المساهمة في خلق علاقات إقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الإقتصادي بها.
- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات إقتصادية بدول أخرى أجنبية.
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية الأخرى.
- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الإقتصادي وإن الإستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للإستفادة من الميزات النسبية للطرف الأخر. فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم أسواق العمل المحلية وربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيات الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وأن يفتحوا فرص الدخل إلى أسواق التصدير.

3- حوافز الإستثمار الأجنبي:

إن القيام بإستثمارات أجنبية ليس عملية عفوية أو إرتجالية وإنما تخضع إلى مجموعة م، المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسارها وهناك عدة عناصر أساسية تتجسد في سياسة إقتصادية واضحة وإجراءات تطبقها في سبيل لتنظيمها لعلاقات بين الدولة والمستثمر الأجنبي.

• المحددات الأساسية:

وتتكون من:

1-3 العنصر الإقتصادي:

وهو يتكون كذلك من مجموعة من المحددان الإقتصادية الأساسية مثل حجم السوق المحلي والنمو الإقتصادي بالإضافة إلى السياسات الإقتصادية (السياسة الجبائية- الميزانية النقدية- السياسة التجارية والصناعية).

1-1-3 حجم السوق المحلي:

يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الإستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الإستثمارات الأجنبية حتى الدول الصغيرة المجاورة للأموال الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية.

1-2-3 النمو الإقتصادي:

إن الدول التي تمتاز بنمو اقتصادي وتستقطب الشركات الأجنبية ولهذا يجب على الدول المضيفة أن تستقطب الإستثمارات الأجنبية بإفرازها قدر كبير من التقدم لمواكبة العصر وكذلك بنمو اقتصادي مرتفع وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات فائدة حقيقية موارد مدفوعات ملائمة للسوق.

3-1-3 الخصصة:

خلال السنوات الأخيرة نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص والأهمية التي نولتها السياسات الإقتصادية لهذا القطاع إعطائه فعالية للأداء الإقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق ولهذا انطلقت بعض الدول في خصصة مؤسستها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي وتحديات العولمة.

3-1-4 تهمين الموارد البشرية:

إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي وتكويني عالي. فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

3-1-5 العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة:

أي يصعب الاحتفاظ بها محليا لذلك فإن رؤوس الأموال التي هربت خلال سنوات السبع الأخيرة تقدر ب 3,72 مليار دولار وهذا مما يؤدي إلى التخلي عن مشاريع الاستثمار المبرمجة ويؤدي إلى التقادم ولهذا نعرف ظاهرة هروب الأموال المحلية تفقد الدولة مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب فإجراءات تفضيل النمو المدعم استقرار في اقتصاد كلي يمكن أن يساهم في خلق الثقة وجذب المستثمرين الأجانب.

3-1-6 السياسات الاقتصادية:

تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على استثمار الشركات الأجنبية كالمعلقة بالأجور والأسعار ومعدل الصرف والفائدة ومعدل الضريبة، فالدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية إيجابية وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات تضخم ضعيفة. هذا ما يجعلها من بين أكثر الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية وكذلك تطبيق سياسات أكثر اتفاقا لتشجيع الصادرات وتطوير ميزان المدفوعات له أثر كبير لجلب الاستثمار.

3-2-2 العنصر القانوني

لا بد من تشريعات وقوانين تنظم العلاقات بين أطراف البنية الاقتصادية وهي "العامل صاحب العمل، الحكومة" إضافة إلى قوانين تشجيع الاستثمارات المناسبة وتضمن حقوق المستثمر والدولة بما يعود من فائدة على الطرفين ولهذا عملت الكثير من الدول على تغيير كبير في تشريعات الاستثمار لعدد من المجالات وتهدف إلى:

- إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين إلى هذه الدول في بعض النشاطات الاقتصادية مثل الخدمات المالية والبنكية، النقل، الإعلام.
- تبسيط إجراءات الاستثمار وتوفير الحماية له.
- إلغاء قيود الأرباح وتحويلها.
- معالجة الاستثمارات الأجنبية نفس معالجة الاستثمارات الوطنية والتمتع بنفس الحقوق والإمميزات.
- حماية حقوق الملكية أي ضمن التعويض العادل وفي الحالات التي لا يوجد فيها ضمانات رسمية للاستثمارات، فاتفاقيات الثنائية والإنضمام إلى مؤسسات متعددة الأطراف المؤسسات الجهوية لحماية الاستثمار مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والوكالة العربية لضمان الاستثمار.
- تحويل الأرباح وتوزيع رؤوس الأموال من خلال وضع إجراءات تسمح للمستثمرين بالتحويل الكلي للأرباح والعوائد لكن الوضع يختلف على حسب كل دولة من حيث السياسة الجبائية كوسيلة لتحفيز الاستثمار عن طريق الإعفاءات الجبائية وتطبيق رسوم معينة على الاستثمارات الأجنبية.
- تسوية الخلافات واللجوء إلى الوساطة التحكيم في حالة عدم اتفاق الأطراف على حل النزاع يمكن اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات CRIDI التابع للبنك العالمي.